

## المقدمة

**التقرير السنوي 70 ب لعام 2019** ولحسابات السنة المالية 2018 هو الجزء الثاني من التقرير السنوي المطروح على طاولة الكنيست، وفقاً لقانون مراقب الدولة، لسنة 1958 [صيغة مدمجة]. هذا التقرير هو تقرير واسع يشمل فصولاً\* تتناول الرقابة على الوزارات، مؤسسات الدولة، الحكم المحلي وشركات حكومية وشركات عامة. تطرح فصول التقرير على جدول الأعمال العام نتائج رقابة هامة ذات صلة بجميع مجالات الحياة.

نحن في خضم تفشّي فيروس كورونا - الذي تمّ تعريفه بالفعل على أنّه وباء عالمي - يهزّ العالم ودولة إسرائيل، يؤثّر في حياتنا بشكل كبير ويمثّل اختباراً لقوتنا الشخصية والوطنية. أرى أهمية في هذه الأيام في استمرار عمل مراقبة الدولة على تحسين جودة عمل الهيئات الحكومية. أتمنى أن نعود جميعاً إلى روتين الحياة.

\* تجدر الإشارة إلى أنّه إضافة إلى هذه الفصول، قُدّم فصلاً تنطبق عليها إجراءات السريّة في إطار التقرير السنوي، تنطبق عليها إجراءات السريّة، وهي مشمولة في هذا التقرير.

עند תוליי מהאָר מנבבי כמراقב الدولة، تمّت بلورة رؤية ديوان مراقب الدولة ومندوب  
شكاوى الجمهور. بناءً على هذه الرؤية -

يقوم ديوان مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور بإجراء رقابة بناءً،  
موضوعية وتنم عن الاحترام، موجهة إلى تحديات المستقبل، تعزز تحمّل  
الهيئات الخاضعة للرقابة لمسؤولياتها، تحسّن جودة نشاطها، تدعم تحقيق  
الغايات وتعزز الفوائد التي يمكن للجمهور جنيها منها.

يعمل ديوان مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور على تحقيق الغرض  
منه، المنصوص عليه في القانون بمهنية، نجاعة، استقلالية، شفافية  
تنظيمية من خلال السعي إلى التميّز والتحسّن المستمر، على أساس  
رأس المال البشريّ العالي الجودة وذوي القيم.

وفقاً للرؤية، سنعمل على تعريف رقابة الدولة على أنّها رقابة بناءً، ذات صلة وناجعة  
تتناول مجالات النواة التي تعمل فيها الهيئة الخاضعة للرقابة، مع التركيز على كلّ من  
مواضيع الرقابة ذات الطبيعة الاجتماعية ورؤية الخدمة للمواطن، وكذلك المخاطر المادية  
التي تؤثر في نشاطات الهيئات الخاضعة للرقابة. هذا إلى جانب المواضيع المتعلقة  
بالإدارة السليمة والنزاهة.

بموجب المادة ١٩ من قانون مراقب الدولة، أصدرت أوامري بفحص التقارير المالية لدولة  
إسرائيل حتّى ٣١،١٢،١٨. تعتبر التقارير المالية للحكومة أداة إدارية أساسية لتطبيق  
السياسات واتخاذ القرارات، وهي إحدى القنوات الرئيسية لنقل معلومات عن الدولة  
للجمهور ولتحديد التوجّهات والمخاطر المالية. تفتقر التقارير المالية التي تمّ فحصها إلى  
معطيات جوهرية بقدر كبير. بالإضافة إلى ذلك تبين أنّه قد تمّ تبني معايير المحاسبة  
الحكومية الدولية جزئياً فقط. على الرغم من أنّ التقارير المالية تُظهر عجزاً محاسبياً

تراكميًا يبلغ ١,٩٦١ مليار شيكل والتزامات (معظمها طويلة الأجل) يبلغ إجماليها ٢,٥٥٩ مليار شيكل، تنطوي على أخطار كبيرة على دولة إسرائيل، إلا أنّ التقرير المالي للدولة لم يُناقش من قبل الحكومة والكنيست. قد يسهم تقديمه إلى صناع القرار أيضًا في زيادة مساءلة الحكومة (accountability)، وتحسين طريقة استخدامها للموارد العامّة المتاحة لها، ويكون بمثابة منصّة لمناقشة الأصول والالتزامات (خاصة على المدى الطويل) ودراسة التحدّيات الاقتصاديّة على المدى القصير وال المدى الطويل. حسب وجهة نظري، يجب تنويع أنواع الرقابة التي ينفّذها ديوان مراقب الدولة، وتعزيز مجال الرقابة الماليّة.

في إطار تناوّل المواضيع الاجتماعيّة، يولي ديوان مراقب الدولة اهتمامًا خاصًا لفحص المواضيع ذات الصلة بالفئات السكّانيّة الضعيفة، التي يصعب عليها المطالبة بحقوقها، وأحيانًا لا يوجد من يفعل هذا من أجلها. في فحص **العناية بأبناء الشبيبة في خطر شديد**، بيّنت الرقابة أنّ وزارتي الرفاه والتربية والتعليم تعملان منذ سنوات من دون تنسيق في كلّ ما يتعلّق بتحديد المجموعات السكّانيّة الضعيفة ورعايتها. المطلوب من الوزارتين هو صياغة رؤية موحّدة وشاملة، بهدف توفير التغطية التربويّة أو العلاجيّة المناسبة لهم، بدءًا من الأطر في المجتمع المحليّ وانتهاء بالحلول خارج البيوت، بما في ذلك مؤسّسات الثُرُل الحكوميّة. فيما يتعلّق بمؤسّسات النزّل الحكوميّة، تقرّر أنّه على هيئة رعاية أبناء الشبيبة الاستمرار في العمل على تقليص عدد أبناء الشبيبة الذين ينتظرون وضعهم في هذه المرافق وتوسيع نطاق الحلول المتاحة لهم.

كجزء من فحص أنظمة **الشراء والبيع للإسكان العام**، أوصيت بأنّه نظرًا للزيادة المستمرّة في عدد مستحقّي هذا السكن، من اللائق الاستمرار في توسيع تلبية احتياجات السكان الذين يحتاجون إلى مساعدة سكانيّة، بما في ذلك فحص طرق لزيادة مخزون الشقق السكانيّة ودمجه في البرامج الحكوميّة الأخرى، مثل برنامج سعر للسكان.

في كل عام يختار حوالي ٤٠٠ شخص وضع حدّ لحياتهم. يشير الفصل الواسع المتعلّق **بالبرنامج الوطني لمكافحة الانتحار** إلى أنّه بعد حوالي ستّ سنوات من إطلاق البرنامج، لم تقم الوزارات، وعلى رأسها وزارة الصحة، التي طُلب منها قيادة البرنامج، وشريكاتها الرئيسيّة - وزارات الرفاه والتربية والتعليم والاستيعاب - بتنفيذ مرّكبات رئيسيّة فيه. ومن ضمن ذلك لم توضع أيّ بنية تحنّية تنظيميّة وإداريّة لتنفيذه، ولم تخصّص له جميع الميزانيّات المنصوص عليها في قرار الحكومة، كما لم يتمّ تحديد أو اعتماد أيّ استراتيجيّات علاجية التي تبيّن أنّها مناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة. تمّ إدخال البرنامج فقط في جزء من السلطات المحليّة.

تلزم هذه الأيام التي نمرّ فيها بأزمة اجتماعيّة واقتصاديّة هائلة مجموعة الشركاء في برنامج مكافحة الانتحار أن يكونوا مستعدّين لتنفيذه، خاصّة في فترة الطوارئ هذه، وذلك لخلق حلول اجتماعيّة، تعليميّة، من مجال الرفاه وأخرى طبيّة متاحة للسكّان الذين تمّ تحديدهم على أنّهم عرضة للخطر - كبار السنّ، الأطفال، أبناء الشبيبة والقادمين الجدد؛ وكذلك أولئك الذين فقدوا مصدر رزقهم وأولئك الذين يعانون حاليًا من أزمة عاطفيّة شديدة.

**بيّن فحص جوانب في إصلاح نقل المسؤولية عن التأمين في مجال الصحة النفسية** أنّ فترات الانتظار للحصول على العلاج في صناديق المرضى طويلة للغاية وتتراوح بين ١٢ إلى ١٦ شهرًا، الأمر الذي قد يضرّ بالمرضى، يُفاقم حالتهم النفسيّة، يضرّ بأسرهم ومحيطهم المباشر ويقلّل من تأثير العلاج. يُضطر المتعالجين الذين يتوجّهون إلى معالّجين مستقلّين إلى دفع رسوم اشتراك بقيمة حوالي ٥٧٠ شيكل شهريًا، وهو ما يشكّل عائقًا أمام تلقّي العلاج من قبل السكّان ذوي الخلفيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتدنيّة.

قد تسبّب الملوثات في المنتجات الغذائيّة المرضى، وفي حالات متطرّفة الوفاة أيضًا. تبيّن خلال **فحص الإجراءات التي تتخذها وزارة الصحة للحيلولة دون الإضرار**

**بالصحة بسبب التعرض للملوثات والمبيدات الحشرية في المنتجات الغذائية،** أنّ هناك مواضيع تتطلب التحسين في مراحل العلاج من قبل سلطة خدمة الغذاء القطرية التابعة لوزارة الصحة للمنتجات الغذائية الملوثة التي تمّ تسويقها للجمهور، وفي موضوع الإصابة بالأمراض المرتبطة بهذه المنتجات الغذائية. كما تبين أنّ المنتجات الغذائية التي أُحضرت إلى إسرائيل من مناطق السلطة الفلسطينية يتمّ تسويقها من دون أن تفحصها سلطة الغذاء القطرية. ننصح بتحسين التواصل مع الجمهور وإبلاغه مسبقًا وبأفضل طريقة برصد التعرض للملوثات في المنتجات الغذائية.

مع تولّي مهام منصبتي، أكّدت على أنّ تطوّر التكنولوجيا والحاسوب بحسناته، إلى جانب المخاطر الناجمة عنه، هو أحد التحدّيات المستقبلية الرئيسية. يفصل هذا التقرير نتائج بعض إجراءات الرقابة الشاملة التي نُفذت في هذا المجال. يتناول أحد فصول التقرير **استخدام قواعد بيانات المقاييس الحيوية (البيومترية)** الذي يزداد في القطاعين الحكومي والخاصّ، وينطوي على العديد من الفوائد، إلى جانب أخطار كبيرة في جوانب أمن المعلومات وحماية الخصوصية. تُظهر صورة الوضع التي تبينّت من الرقابة عددًا من المجالات التي تتطلب إجراءات تصحيحية، حيث ستزداد التطبيقات البيومترية والتحدّيات في هذا المجال المتطوّر مع مرور السنوات، وهذا يتطلب فحصًا ورقابة مستمرّين من أجل إدارة المخاطر وحماية الجمهور بشكل ناجع وفعال. ننصح بالنظر في دمج قواعد بيانات رئيسية، مثل: بطاقة الهوية الذكية مع رخصة القيادة. يجدر تحسين الرقابة على البيانات في مجمّعات الصور لمستخدمي البطاقات المتعدّدة الخطوط، نظرًا لنطاقها الكبير والمخاطر الكامنة في تفعيلها، بما في ذلك حساسيتها الكبيرة كمستودعات تتضمّن أيضًا حوالي مليون صورة لفاشرين. مستوًى نظامي آخر تمّ فحصه، يتعلّق بالتقنيات المتقدّمة في نشاطات السلطات المحليّة والتحدّيات الكامنة في جعلها "سلطات ذكية". يشير الفصل الخاصّ **باستعداد الحكومة لتنفيذ مشروع المدن الذكية** إلى وجود فجوات كبيرة في القدرات والخدمات التكنولوجية التي تقدّمها السلطات المحليّة، والصعوبات التي تواجهها هذه السلطات في تنفيذ مشاريع رقمية،

والحاجة إلى تركيز الدعم المهني والبنية التحتية بيد السلطة المركزية. يتناول فصل آخر في التقرير استعدادات الدولة للانتقال إلى العصر المحوسب **المشروع الوطني "إسرائيل الرقمي"**. في لبّ هذا المشروع تكمن رؤية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو الاقتصادي المتسارع، وتقليل تكلفة المعيشة وتقليص الفجوات بين المركز والمناطق البعيدة عنه جغرافياً واجتماعياً. من اللائق أن تُجري الحكومة في إطار منتدى وزاريّ فحصاً لجميع الاستثمارات في المشروع مقارنةً بالنتائج التي أفرزها حتى الآن، والنتائج التي سيقدمها في المستقبل.

يشير الفصل الخاص **بمنظومة النشاط الإسرائيليّ الخارجيّ وأزمة الميزانيّة في وزارة الخارجية** إلى أنّ وزارة الخارجية الإسرائيلية في أزمة هيكلية-وظيفية. يجري النشاط على الصعيد الدوليّ بواسطة ٤٠ هيئة حكومية، في عشرات المجالات، بشكل موزّع بعضها يتضمّن تماسّ، تداخل وتوازٍ مع عمل وزارة الخارجية، من دون رؤية استراتيجية، إدارة مركزية تكاملية، ومن دون وجود صورة كاملة عن نشاطات إسرائيل في العالم. إلى جانب ذلك، تواجه وزارة الخارجية نفسها أزمة ميزانية حادة، والتي أدت في عام ٢٠١٩ إلى تشويش عملها بشكل كبير. هذا الوضع لا يسمح لنا باستغلال معظم الفرص لتعزيز مصالح إسرائيل في الساحة الدولية.

قبل عدّة سنوات، قرّرت الحكومة إجراء إصلاح كبير على **قيادة إدارة رأس المال البشريّ في خدمة الدولة**. تشير النتائج في هذا المجال إلى أنّ خدمة الدولة واجهت جزئياً تحديات كبيرة في إدارة رأس المال البشريّ؛ نُقذ الإصلاح الحكوميّ جزئياً، وهناك حاجة إلى سياسات وخطط عمل لمواصلة معالجة هذه القضية. بيّنت الرقابة التي تناولت موضوع **الشؤون الإدارية في ديوان رئيس الوزراء** أنّه لا ينبغي ترك مناصب كبار المسؤولين شاغرة، ينبغي أن يكون هناك مسؤول عن الشؤون الإدارية للديوان وأن يمارس صلاحيّاته في مجال الشراء. ننصح باستكمال شغل هذه المناصب، وفحص طرق لتحسين إجراءات الرقابة.

בموجب قانون مندوب شكاوى الجمهور على ممثلي الدولة أمام المحاكم، لسنة 2016، شكّلت في ديوان مراقب الدولة في نهاية عام 2017 وحدة الرقابة على نظام الادّعاء وممثلي الدولة أمام المحاكم. تصدر في إطار هذا التقرير السنويّ ثلاثة فصول تتعلّق بعمل الوحدة، كما هو مفصّل أدناه:

**الاعتقالات الجنائيّة في إسرائيل:** إجراءات رقابة شاملة لفحص عمل هيئات إنفاذ القانون المختلفة: شرطة إسرائيل، وزارة العدل، جهاز المحاكم ومصلحة السجون، تبين وجود نواقص في عمل هذه الهيئات ونقاط التماس بينها، ولا سيّما عدم التقيّد بالحفاظ على حقوق المعتقلين وعدم كفاية الإشراف والرقابة في هذا الجانب؛ فرض قيود على تفرّغ المحاكم لصالح هيئات إنفاذ القانون؛ عدم تنظيم أدوار المدّعين في الاعتقالات؛ الافتقار إلى الاستخدام الكافي لبدائل الاعتقال أو الاعتقال عن طريق المراقبة الإلكترونيّة؛ وعدم ملاءمة نسبة كبيرة من زرنانات الاعتقال لمعايير ضرورات المعيشة، وفق قرار محكمة العدل العليا. من شأن تطبيق توصيات الرقابة أن يسهم بشكل جوهريّ في تحسين عمل هيئات إنفاذ القانون في هذا المجال، بطريقة تضمن كرامة المعتقلين.

**مكافحة الجريمة من خلال الإنفاذ الاقتصاديّ والمصادرة:** ركّزت الرقابة على فحص العوائق التي تواجه إدارة المملّقات الجنائيّة التي صودرت فيها ممتلكات الجاني ونُقلت إلى ملكيّة الدولة بأمر قضائيّ. تبين أنّ هناك فجوة كبيرة بين عدد مملّقات التحقيق التي فتحتها الشرطة وسلطات التحقيق الأخرى وحجم الممتلكات المصادرة، وبين قدرة هيئات الادّعاء ووحدة المصادرة على معالجة القضايا نفسها ومصادرة المضبوطات. كما تبين أيضًا أنّ هناك أعباء على المحاكم، وأنّ معالجة قضايا الإنفاذ الاقتصاديّ والمخالفات الضريبية الخطيرة وإدارة الإجراءات القانونيّة تستغرق وقتًا طويلًا. ننصح بأن تحدّد جميع الأطراف المعنيّة بهذه المسألة أهداف إنفاذ القانون بالتنسيق فيما بينها.

**تطبيق قانون منع التحرش الجنسي:** في ١٨، ٢، ٢٧، طلبت لجنة رقابة الدولة في الكنيست من مراقب الدولة تقديم رأيه حول هذه المسألة. بينت الرقابة أنّ مؤسّسات الدولة أنشأت آليات لمنع ومعالجة التحرش الجنسي بين موظفي الجمهور وموظفي الدولة. في المقابل، فإنّ أعمال التحرش الجنسي بين موظفي الجمهور وموظفي الدولة، في أطر مثل جهازي التربية والتعليم والصحة، لا تعالج بالشكل اللائق، وعلاج التحرش الجنسي في القطاع الخاصّ وفي القطاع العامّ منقوص، ويفتقر إلى رقابة الدولة في هذا المجال. لقد قدّمنا إلى وزارة العدل توصية بالنظر في طرق جديدة لإنفاذ القانون، دعم واجب الإبلاغ السنوي عن حالات التحرش الجنسي وتركيز الانتباه على الفئات السكانيّة الضعيفة، بما في ذلك عمّال وعاملات المقاولين.

بصفتي مراقب الدولة، فإنّي أعزو أيضاً أهميّة كبيرة لفحص القضايا ذات التأثير على قطاع الأعمال، بما في ذلك فحص جودة الخدمة وتكلفتها والإشارة إلى الحاجة إلى السعي لتخفيف العبء البيروقراطيّ. الرقابة على **قاعدة بيانات المعلومات لدى مسجّل الشركات - نشر المعلومات وجودتها**، تناولت نشر المعلومات من قاعدة بيانات الشركات التي يديرها مسجّل الشركات، مدى تحديث قاعدة البيانات هذه وجودتها. كما فحصت حماية الحقّ في الخصوصية فيما يتعلّق بالمعلومات التي تراكمت في قاعدة البيانات. في ضوء أهميّة قاعدة البيانات للجمهور، على وزارة العدل الوفاء بالتزامات شركات الامتياز التي توفّر من خلالها المعلومات للجمهور، ومواصلة تحسين جودة المعلومات وإتاحتها للجمهور.

كما تمّ فحص **إدارة ورقابة وزارة الزراعة والتطوير القرويّ في مجال استيراد الأعلاف والعلف والوقاية من الأمراض**، وتبيّن أنّ أسعار اللحوم للمستهلك ارتفعت في السنوات الأخيرة، على الرغم من الإصلاحات الهادفة إلى الحدّ منها. كما تأخّرت وزارة الزراعة في التصديق على استيراد الماشية من دول أخرى، على الرغم من أنّ هذا قد يزيد من القدرة التنافسيّة ويخفض سعر اللحوم للمستهلك. في مجال حماية



صحة الجمهور، تبين أنه لا تجري زيارات منتظمة للبلدان المصدّق على الاستيراد منها، للتحقق من امثال المزارعين لشروط الاستيراد. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من نسبة الأبقار المصابة بداء البروسيلات والبشر الذين انتقلت إليهم عدوى هذا الداء، لا يوجد برنامج قابل للتطبيق للقضاء على الداء ووقف تفشّيه. هناك أيضًا قلق من أنّ الأعلاف المستوردة التي تحتوي على موادّ سامّة ستضرّ بالحيوانات التي تتغذى عليها وبالبشر أيضًا، إذ لا يتمّ إجراء فحوصات للتحقق من سلامتها وصحتها.

في إطار فحص القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة والنزاهة، أجرينا رقابة على الأحداث الثقافية للوسط الحريديّ في عيد الأنوار (الחנוكا) سنة 2016 في أورشليم القدس. كشفت الرقابة عن العديد من الإخفاقات في الموافقة على الأحداث الثقافية للوسط الحريديّ التي تُظمت في أورشليم القدس فائض تمويل لاحتفال بحدث كُشف النقاب الآن وتمويلها، قدّمت بلدية أورشليم القدس فائض تمويل لاحتفال بحدث كُشف النقاب الآن عن أنه كان ميلاد محطة إذاعيّة إقليمية، في مساري تمويل متوازيين، الذي انطوى، من بين أمور أخرى، على انتهاك لقواعد الإدارة السليمة. أدّى سلوك البلدية إلى أنّ وزارة تطوير الضواحي، النقب والجليل لم تحوّل إليها أموال الدعم التي صدّقت على تحويلها، لتحتمّل البلدية بنفسها التكلفة الكاملة للأحداث.

مبالغ الدفعات، وكذلك الدفعات المضاعفة - لبلدية أورشليم القدس وشركة أريئيل - لصالح مجالات خدمة متطابقة، تُلزم البلدية بفحص مجمل المدفوعات لتمويل هذا الحدث. على بلدية أورشليم القدس ترشيد آليات الرقابة عندها لمتابعة الحصول الدعم الحكومي والتصديق على المدفوعات لتمويل أحداث، بما في ذلك شراء الخدمات من أريئيل.

إنّ متابعة إصلاح النواقص التي تبينت في التقارير السابقة هي أداة هامة تهدف إلى التأكيد من أنّ الهيئات الخاضعة للرقابة قد قامت بالفعل بإصلاح ما هو مطلوب، وأعتزم توسيع نطاق إجراءات الرقابة وتطوير تنفيذها. يعرض هذا التقرير نتائج متابعة الرقابة في موضوع تسويات التعاقد الحكوميّة، الذي نُشر في تشرين الأول 2016. وأجرينا

متابعة محدّدة لإصلاح النواقص في العديد من المواضيع الجوهرية التي طرحها التقرير السابق، ومن بينها: زيادة نسبة رواتب التقاعد التي يصدّق عليها رئيس هيئة الأركان لمن أنهوا خدمتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي، دفع رواتب تقاعد تجسيريّة لمن أنهوا خدمتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي وتسجيل المديونية بسببها في موازنة الدولة، والوضع في مسألة رفع سنّ التقاعد للنساء. بيّنت نتائج الفحص أنّه قد طرأ تقدّم جزئيّ على تسوية هذه المواضيع، إلّا أنّه ما زالت هناك حاجة إلى تدخّل حكوميّ لحلّ الخلافات في هذه القضايا التي لم يتمّ التوصل إلى حلّها بين جيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الماليّة، بالإضافة إلى تسوية شفافية البيانات. أوصى التقرير باستكمال فحص مسار رفع سنّ التقاعد للنساء مقارنة بما هو متعارف عليه في العالم، خاصة مع الارتفاع المستمرّ والمرحّب به في متوسط العمر المتوقع في إسرائيل.

يغطّي هذا التقرير الواسع العديد من المواضيع المتنوّعة، وتتناول هذه المقدّمة فقط بعض الفصول التي ترد فيه. يوفّر كلّ واحد من فصول التقرير للجمهور، ومن ضمنه صنّاع القرار، فسحة تكشف عن نشاطات الهيئات الخاضعة للرقابة. من خلال القيام بذلك، يساعدنا فإنّه جميعاً على ضمان جودة وسلامة الخدمة العامّة في دولة إسرائيل، ويُسهم بشكل كبير في زيادة النجاعة، التوفير والنزاهة في الهيئات الخاضعة للرقابة والحفاظ على قواعد الإدارة السليمة.

**تطلّب إعداد التقرير قدرًا كبيرًا من الجهد من جانب موظفي ديوان مراقب الدولة، الذين عملوا بجدّ لإعداده بأقصى قدر من المهنيّة، التعمّق، النزاهة والحرص، والذين يؤدّون دورهم الجماهيريّ بدافع إحساس حقيقيّ بالرسالة. ولهم أرفع شكري.**

لم يخفَ عني أنّ العديد من الهيئات الخاضعة للرقابة اتخذت إجراءات إيجابية من أجل رفاه السكّان، ووفقاً لقانون مراقب الدولة، فقد انعكست هذه الإجراءات بشكل متناسب في التقرير بهدف الحصول على عرض كامل للصورة التي تتبيّن من الرقابة.

من واجب الهيئات الخاضعة للرقابة التصرّف بسرعة ونجاعة لإصلاح النواقص التي بيّنها هذا التقرير من أجل النهوض بالخدمة العامّة في إسرائيل، وبالتالي تحسين جودة حياة سكّان إسرائيل.

**متيناهو أنغلن**

مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، أيار ٢٠٢٠